جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: الحقوق
المستوى: الأولى ماستر
تخصص: قانون أعمال
السداسي الثاني

إجابة تقريبية للامتحان التجريبي في مقياس: التنمية الاقتصادية والملكية الفكرية والصناعية

جواب السؤال الأول: (10 نقاط):

من بين النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي هناك "نظرية المراحل" لروستو" ، والتي أوضح فيها أن التنمية تكون عبر المراحل، وتستطيع الدول المتخلفة تحقيق تقدمها إذا وعت العوامل التي تنقلها من مرحلة إلى أخرى تجاه النمو، وتبعاً "لروستو" فإن كل دولة تمر بخمسة مراحل تاريخية خلال نموها الاقتصادي، وهي:

أ/ مرحلة التجمع التقليدي:

وفيها تتميز الدولة بكونها متخلفة اقتصاديا، حيث:

- يتسم اقتصادها بسيادة الانتاج الأولي (الزراعة واستخراج المواد الأولية)
- تمسك المجتمع بالتقاليد وهو ما يعيق استعمال التقنيات الحديثة.
- انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني الذي يصرف على أشياء غير إنتاجية.
- السلطة بأيدي ملاك الأراضي.
- ضعف الانتاجية لعدم وجود الإمكانيات التي تسمح برفعها. .....(2ن)

ب/ مرحلة التمهيد للانطلاق

وفي هذه المرحلة تستحدث خلالها تغييرات هامة في مختلف المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، ومنها ظهور نخبة كبيرة من المدخرين يخاطرون بأموالهم للوصول إلى الابتكارات الحديثة، وهو ما يؤدي إلى القول بتقبل المجتمع لإدخال التقنية الحديثة، وهو ما يزداد معه معدل التكوين الرأسمالي، كما يزداد الاستثمار لاسيما في القطاع الزراعي، زيادة على نمو التجارة بسبب تطور النقل، غير أن هذه التطورات تحدث على نطاق محدود وبمعدل بطيء بسبب التمسك بالقيم الاجتماعية التقليدية. .....(2ن)

ج/ مرحلة الانطلاق:

وفي هذه المرحلة تتصف الدولة بأنها دولة ناهضة، حيث تسعى جاهدة للقضاء على أسباب التخلف والانطلاق نحو التقدم والنمو عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية، وإحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع، وإنشاء الصناعات، والنهوض بالزراعة والتجارة ووسائل الإنتاج، ومن أهم

مظاهر هده المرحلة زيادة معدل الاستثمار في الدول بمعدل يفوق معدل الزيادة في السكان، ويشترط روستو لنقل المجتمع إلى مرحلة الانطلاق ثلاث شروط:

– ارتفاع نسبة الدخل القومي المخصصة للاستثمار بحيث تؤدي الزيادة في الاستثمار إلى تحقيق زيادة في الدخل تفوق مدل زيادة السكان، وتؤدي في ذات الوقت إلى زيادة الدخل الحقيقي للفرد

– تحقيق تقدم ملموس القطاع الاقتصادي الرئيسي أو أكثر يكفل دفع عجلة التقدم في غير من القطاعات

– توفير رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتوجيهها للاستثمار الأمثل. . .....(2ن)

د/ مرحلة الاندفاع نحو الاكتمال:

تعد هذه المرحلة أطول نسبيا عن غيرها من المراحل التي سبقتها، وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

– إدخال التقنيات التكنولوجية الحديثة على نطاق واسع واتساع دائرة القطاعات الرائدة في الاقتصاد.

– زيادة رأس المال البشري، وارتفاع مستوى آدائه .

– الانفتاح على التجارة الدولية بازدياد المواد المصدرة إضافة إلى تطور المشتريات.

– ارتفاع معدل نمو الدخل الوطني بمعدل يفوق معدل نمو السكان. .....(2ن)

هـ/ مرحلة الاستهلاك الواسع:

وهي آخر مرحلة وأكثرها تقدما، وتكون الدولة قد بلغت شأنا عظيما من التقدم الاقتصادي، وقد تميزت هي الأخرى بعدة مميزات منها ارتفاع الدخل الوطني ومن ثمة ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد الأمر الدي يمكنه من توفير حاجاته الضرورية، ومن مظاهرها أيضا زيادة الانتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع، إضافة ذلك تغلب سكان المدينة على سكان الريف، وذات الأمر بالنسبة للعمال فكثر عمال الإدارة على غيرهم من العمال، أما التقدم التقني فلم يعد هدفا بل أصبح سهلا وبسيطا. .....(2ن)

جواب السؤال الثاني (10 نقاط):

يقصد بنقل التكنولوجيا شراء المعرفة الفنية المستخدمة في الصناعة بناء على ترخيص، أو بتنازل يقدمه مالك التكنولوجيا لمتلقيها بمقابل يتفق عليه طرفا العقد الذي يسمى بعقد نقل التكنولوجيا، والذي يعرف بأنه اتفاق مالك التكنولوجيا ومتلقي التكنولوجيا أو مستوردها، وبموجبه يتيح المورد الفرصة للمستورد للوصول إلى معلوماته وخبراته، وبمقتضى هذا الاتفاق ويتوجب على مالك التكنولوجيا أن يقرب الخبرات والمعارف محل العقد للمستورد. .....(2ن)

غير أن تقديم المعارف التكنولوجية ليس بالأمر البسيط، وذلك لاقتران هذا العقد بعدة قيود يفرضها مالكها على مستوردها عند إبرام العقد، وهذه الأخيرة من شأنها أن تنقص من حرية المتلقي؛ سواء من جهة استخدامها أو تسويق الإنتاج أو إدارة المشروع ذاته أو اختيار العاملين أو حتى

من حيث إمكانية تطويرها . . .إلخ، وهذا ما يحول على صعوبة توطينها إنشاء تكنولوجيا جديدة. .....(2ن)

وفي هذا الصدد نعلم أن الدول تفاوت بخصوص مسألة امتلاكها لرؤوس الأموال وكفايتها في تحقيق التطور الاقتصادي وخاصة النامية منها ؛ فهذه الأخيرة تتمايز بين دول تملك رأسمال وفير ، وبين دول تفتقر له ، غيرها أنها تشترك جميعها في سعيها لتحقيق التنمية وعجزها عن الوصول لهدفها ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك لنقص التكنولوجيا والمعرفة فنية ، والحقيقة التي لا مفر منها هو اللجوء وتوجيه أنظارها للدول المتقدمة ، قصد الحصول على الخبرة الفنية التي تساعدها في الوصول لتنمية اقتصادها ، الأمر الذي يدخلها في دائرة ، تجعلها تابعة للدول المتقدمة ، التي تسعى جاهدة لبقاء التبعية ؛ ومن أجل ذلك تحاول الدول المتقدمة بشتى الطرق للمحافظة على الآليات التي تحقق لها هدف استمرارية التبعية ، ووسيلتها في ذلك هي المعرفة التكنولوجية. .....(2ن)

ورغم ذلك تحاول هذه الدول للوصول لإنتاج التكنولوجيا بإمكانياتها المتوفرة ، وإن كان انتاجها ليس بالأمر اليسير بل يظل متعسرا ، فتجتهد في نقلها ، ويعد نقلها في حد ذاته أمر هام بالنسبة لها ؛ فأدركت أن الأمر قد لا يكون في تشجيع الابتكار والابداع؛ بل كيف يمكن للعناصر المبدعة أن تمكنها من اكتساب التكنولوجيا الجديدة التي تحقق تنميتها . .....(2ن)

من أجل ذلك فهذه الدول لا تبحث فقط على النمو بل تبحث عن أسواق تسهل عليها وتفتح لها الطريق لاكتساب التكنولوجيا ، هذه الأسواق تتنافس فيها مالكو التكنولوجيا ، الأمر الذي يفتح المجال لهذه الدول للتفاوض لتحصل على التكنولوجيا ، غير أن حصولها على ذلك يتطلب وجود سياج حمائي قوي للحقوق الذهنية حتى تزداد فرصة حصولها على المعرفة الفنية ، فنقل هذه الأخيرة في ظل وجود حماية ضعيفة لها يدفع مالكي التكنولوجيا إلى تفضيل الاستثمار في شكل شركات وتكون مالكة لها بالكامل ، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء المعرفة الفنية المشكلة للتكنولوجيا حبيسة الشركة الأم ، وهذا على العكس من كون الحماية قوية ؛ فالشركات هنا ستلجأ إلى الاستثمار في شكل مشروع مشترك مع متلقي التكنولوجيا ؛ وهو ما سيؤدي إلى الاطلاع على التكنولوجيا المستخدمة ، الأمر الذي يمكن متلقيها من توطينها وتطويرها ومن ثمة إنتاجها ، فيصبح هو الآخر مالكا للتكنولوجيا .(2ن)

بالتوفيق